شناشيل

كنتُ في ساحة التحرير

■ عدنان حسين

لم تكن هذه المرة الأولى التي أزور فيها ساحة التحرير في بغداد يوم الجمعة، فمنذ ٢٥ شباط الماضي أصبح يغريني النزول عند هذه الساحة والمرابطة فيها تحت نصب الحرية الشامخ لساعة أو بعض الساعة، تأييداً للشباب المتظاهر المطالب بحقه وحق الشعب العراقي كله في حياة كريمة، فشل الإسلام السياسي المهيمن على العملية السياسية في توفيرها ولو بأدنى مستوى، فشلا ذريعاً لا يضاهيه إلا فشل حزب البعث من قبل في تحقيق أيٍّ من أهدافه: الوحدة والحرية والاشتراكية، بعد ٣٥ سنة من حكم مطلق.

ونداء الواجب المهني هو أيضاً كان دافعاً قوياً للحضور المتواتر كل أسبوعين أو ثلاثة في ساحة التحرير والوقوف تحت نصب جواد سليم، ففضول المعرفة الميدانية ورغبة الشهادة العيان على ما يجري من أحداث غير عادية لم تخفت جذوتها في القلب والعقل مع تقدم السن.

تحمست أكثر لزيارة الساحة الجمعة الأخيرة بعد أحداث الجمعة السابقة التي شهدت صولة حكومية جديدة، هي صولة "التواثي" أو "الشوميات"!.. رغبتُ في التعرف عن قرب على الكيفية التي وقعت فيها أحداث تلك الصولة، أو بالأحرى الخطأ الجديد الذي تبرعت الحكومة بإيقاع نفسها فيه وتقديمه هدية مجانية إلى معارضيها وخصومها، لتزيد من رصيدها السمين من الأخطاء التي ارتكبتها تجاه المتظاهرين حتى قبل أن يبدأوا تظاهراتهم في ٢٥ شباط، فهي اتخذت حيالهم موقفاً عدائياً سافراً غير مبرر ويتعارض مع أحكام الدستور، فيما كان يمكن لرئيس الوزراء، لو فكّر هو ومستشاروه بطريقة مختلفة، أن يجعل من المتظاهرين أصدقاء وأنصاراً له ومن حركتهم قوة إسناد له لا تكلّفه شيئاً بخلاف ما يحدث مع جماعات الإسناد العشائرية.

ركبتُ باتجاه الباب الشرقي، عند الوصول قرب مفترق الطرق عند مجلس محافظة بغداد في الصالحية سألني السائق إن كنت أرغب بعبور جسر السنك أو جسر الجمهورية.. تركت الخيار له فاتجه إلى جسر الجمهورية، ولما وصلناه وجدناه مغلقاً، فعدنا إلى جسر السنك الذي ما أن عبرناه إلى ساحة الخلاني حتى وجدنا الطرق المؤدية من الخلاني إلى ساحتي التحرير والطيران مغلقة هي الأخرى، فما كان إلا أن أترجل واتجه إلى ساحة التحرير عبر شارع الجمهورية.. كانت الطريق حافلة بالعربات العسكرية وبعناصر الجيش والشرطة. الأمر نفسه كان مع مداخل ساحة التحرير الأخرى.. لا مبالغة إذا ما قلت إن عدد العربات وعناصرها كان بعدد المتظاهرين أو أكثر.

عندما دخلت الساعة التاسعة والنصف كان نحو ٢٥٠ من المتظاهرين الرجال يحتلون موقع وسط الساحة الذي اعتاد أن يحتله منذ ٢٥ شباط شباب الفيسبوك وأنصارهم الذين لم يظهروا في الساحة هذه المرة... كان من الواضح أن المتظاهرين الجدد من أنصار رئيس الوزراء، فشعاراتهم وهتافاتهم تكرر "كل الشعب ويّاك نوري المالكي" ... ظلوا وحدهم هناك يهتفون ويقرعون الطبول ويرقصون، وفي حدود الساعة العاشرة تجمع تحت نصب الحرية مباشرة، حيث كنت أقف، نحو ١٥٠ من الرجال والنساء.. وقبل أن يرفعوا هتافاتهم وشعاراتهم الأولى رفع رجل أشيب منهم صوته بان يلتزموا الشعارات المتفق عليها ولا يطلقوا أي شعار استفزازي.. بدأوا بالشعارات العامة التي اعتاد المتظاهرون على ترديدها والمطالبة بتوفير الخدمات ومكافحة الفساد والمناهضة للبعث والتكفيريين، مضافاً إليها شعار إخراج المحتل. بعد دقائق ترك أنصار رئيس الوزراء موقعهم المميز وداروا في جزء من الساحة ثم تقدموا نحو المتجمعين تحت النصب واخترقوهم بصورة استفزازية على نحو جلي للغاية.. أحتفظ أصحاب المظاهرة غير الحكومية بالهدوء وغيّروا مكانهم فلاذوا بمظلة تقف فيها عادة سيارة مسلحة للشرطة.. أنصار رئيس الوزراء ظلوا يحومون حولهم ويخترقونهم، فاضطروا إلى العودة لمكانهم الأول تحت النصب مباشرة، ولكن لم يكفّ أنصار رئيس الوزراء عن عمليات الاختراق.. المتظاهرون الآخرون أظهروا حكمة فقد كانوا أحياناً يرددون هتافات أنصار رئيس الوزراء نفسها من قبيل "صدام انعدم موتوا يا بعثية"، ولكن عندما يهتف أنصار رئيس الوزراء هتافات تمجّد بالمالكي يرفع أولئك أصواتهم: "يا مالكي طير طير .. حلت أوقات التغيير"، أو "الشعب يريد إسقاط النظام".

عندما غادرت الساحة في العاشرة والنصف كانت عملية الكرّ والفرّ السلمية هذه مستمرة على قدم وساق تحت نصب جواد سليم مباشرة بينما الموقع الأثير لمتظاهري الفيسبوك ظل خالياً.

لم تترك تجربة الشهادة العيان هذه أي شك لديّ في أن أنصار رئيس الوزراء لديهم هدف واحد من النزول إلى ساحة التحرير وسواها هو وقف التظاهرات التي بدأت في ٢٥ شباط. أما قضية جريمة عرس الدجيل فلم تكن إلا حجّة. ومن دون تردد أقول إنني وجدت ما جرى في الأسبوعين الأخيرين في ساحة التحرير مسيئاً إلى رئيس الوزراء والى حزبه كثيراً، ربما أكثر مما أساء موقف العداء الصارخ لحركة التظاهرات التي تؤكد حق الشعب العراقي في حياة كريمة.

تنويه واعتذار

ما من أحد لا يسهو ولا يخطأ. ولقد سهوت في عمود يوم أمس (لا .. يا حضرة النقيب!) عن ذكر ثلة من الزميلات والزملاء الذين سُعدت بزمالتهم الجميلة في مهنة المتاعب وبالصداقة الحميمة مع بعضهم، وأولهم الشهيدان إسماعيل خليل وسامي العتابي والراحل مصطفى عبود، وصادق الصائغ وعامر بدر حسون وجمال العتابي وصلاح محمد علي وسعاد الجزائري وليلى البياتي وإنعام كجه جي وعبد المنعم الأعسم ومخلص خليل وعواد ناصر وعبد جعفر.

فمعذرة عن هذا الخطأ غير المقصود.

أموال الأعمال الضائعة: واشنطن أتلفت السيولة في فوضى السجلات

فاسدون أميركيون وعراقيون يتقاسمون ٦ مليارات دولار

□ عن: أفكار عن العراق

امتلأت عناوين الصحف مؤخرا بأخبار المليارات المفقودة من أموال إعادة إعمار العراق والبالغة ٦،٦ مليار دولار.

وقد ركزت التقارير في الغالب على الأموال التي ذهبت إلى جيوب المسؤولين الفاسدين.

وبالرغم من إن هذا ربما حصل فعلا لقسم من هذه الأموال، لكن قد تكون أغلبية الأموال قد اختفت بسبب سوء مسك السجلات الذي تميزت به السنوات الأولى من سقوط النظام السابق.

في التقرير ربع السنوي، نيسان ٢٠١١ المقدم إلى الكونغرس الاميركي، ذكر المفتش العام لإعادة إعمار العراق بان هذه المليارات قد فقدت من صندوق تطوير العراق.

وفي منتصف حزيران بدأ المفتش العام ستيوارت بوين يتحدث للإعلام عن هذه القضية.

وفي أيار ٢٠٠٣ أنشأت الأمم المتحدة صندوق تطوير العراق بموجب قرارها ١٤٨٣.

قام الصندوق بجمع عائدات العراق النفطية التي كان يحتفظ بها بنك نيويورك للاحتياطي الفيدرالي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء لعام ١٩٩٥. وجرى وضع هذه الأموال تحت تصرف سلطة الائتلاف المؤقتة لاستخدامه في دفع رواتب الموظفين الحكوميين في العراق وللإنفاق على مشاريع الإعمار.

في عهد سلطة الائتلاف المؤقتة، بدأت الولايات المتحدة ترسل بواسطة طائرات سي – ١٣٠ أكياسا يحوي كل منها على ١٠٠ مليار دولار من بنك نيويورك إلى بغداد.

من أيار ٢٠٠٣ إلى أيار ٢٠٠٤ قامت الطائرات بإحدى وعشرين رحلة حملت خلالها ١٢ مليار دولار نقدا إلى العراق.

كانت الأموال تسلم بين فترة وأخرى إلى الوزارات العراقية، ثم جرى استخدامها لخطط التطوير. لم يكن لإدارة بوش موظفون في العراق لغرض تداول ما أصبح اكبر مشروع إعمار في تاريخ أميركا، ولذلك اضطرت للتعامل مع الموضوع على أساس الأمر الواقع من دون إشراف دقيق.

عندما أنهت سلطة الائتلاف المؤقتة انتدابها في منتصف ٢٠٠٤ انتبهت للمرة الأولى إلى الأموال المفقودة. في ٢٨ حزيران، وحالما انتهى عمل السلطة في العراق، أصدرت وثيقة تقول إن المتبقي من أموال صندوق تطوير العراق هو ٦،٦ مليار دولار – ٤ منها واجبة الدفع عن بعض الالتزامات المهمة، والباقي نقدا ٢،٦ مليار دولار تحت اليد. لذا تقرر نقلها إلى البنتاغون.

في١١ تموز أرسل احد مشرفي وزارة الدفاع الاميركية في بغداد رسالة تفيد بان مبلغ ٦،٦ مليار دولار لازال في السجلات. مع هذا، لا يوجد سجل بالأموال المنقولة إلى البنتاغون.

مشرف البنتاغون المسؤول عن صندوق إعمار العراق قال في تموز ٢٠٠٤ انه لم يتسلم أبدا المليارات الستة. ومنذ ذلك الحين تدّعي وزارة الدفاع أنها ستعثر على المبلغ إذا ما توفر لها الوقت الكافي، إلا أنها فشلت في ذلك.

وقد أجرت صحيفة لوس أنجلس تايمز مقابلة مع ستيوارت بوين، وذكرت الصحيفة أن المدققين يعتقدون أن بعض هذه الأموال يمكن أن تكون قد سرقت وان المسؤولين العراقيين هم أول المتهمين مما خلق قصصا بأن الأموال قد ضاعت بسبب الفساد.

ربما يكون المتعاقدون الجشعون أو المسؤولون الاميركان أو العراقيون قد اخذوا بعض هذه الأموال، إلا أن معظم المبلغ المفقود ربما يكون قد اختفى بسبب مسك السجلات بشكل غير سليم وهو ما كان سائدا في البنتاغون وسلطة الائتلاف المؤقت في ذلك الحين.

وبينما كان المفتش العام يبدي ملاحظاته عن السنوات الماضية فان الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لإدارة إعادة بناء العراق. ولم يكن هناك تنسيق وتخطيط جيدان في البيت الأبيض في عهد بوش قبل إسقاط النظام العراقي ولم تنته المشاكل بعد إنشاء سلطة الائتلاف المؤقت عقب سقوط صدام.

أنفقت الإدارة الاميركية الجديدة مقدارا كبيرا من المال نقدا في فترة قصيرة من اجل التعامل مع سلسلة الأزمات المتتالية بالقليل من السجلات والإشراف. فليس من المفاجئ إذن أن مثل هذا المبلغ الضخم قد تم إنفاقه في العراق لجعل الحكومة تستمر في عملها، لكن لا احد يعرف المكان الذي ذهبت إليه هذه الأموال بسبب قلة الأعمال الورقية في ذلك الوقت.

وبعد سقوط النظام السابق في آذار ٢٠٠٣، أغرقت إدارة جورج بوش العراق بفيض من الأموال من اجل إعادة الإعمار وانجاز مختلف المشاريع في السنة الأولى للسقوط.

> كانت الأموال تسلم بين مدة وأخرى إلى الوزارات العراقية، ثم جرى استخدامها لخطط التطوير. ولم يكن لإدارة بوش موظفون في العراق لغرض تداول ما أصبح اكبر مشروع إعمار في تاريخ أميركا، ولذلك اضطرت للتعامل مع الموضوع على أساس الأمر الواقع من دون إشراف

وقرر البنتاغون أن طائرة الشحن (هرقل سي – ١٣٠) يمكنها أن تحمل ٢،٤ مليار دولار، فقام بإرسال دفعة أولية من النقد تبعتها عشرون دفعة أخرى إلى العراق في أيار ٢٠٠٤ تحمل ١٢ مليار دولار وهي اكبر حمولة نقد دولية على مر الزمن.

أخيرا، وفي هذا الشهر أغلق البنتاغون والحكومة العراقية سجلات البرنامج الذي اشرف على إدارة هذه الأموال. لكن بالرغم من سنوات التدقيق والتحقيقات لا زال مسؤولو وزارة الدفاع الاميركية يجهلون ما حصل لمبلغ ٦،٦ مليار دولار نقدا.

وللمرة الأولى، يقترح المدققون الفيدراليون بان بعض أو كل المبلغ ربما تعرض للسرقة ولم يكن الفقدان مجرد خطأ في الحسابات. قال ستيوارت بوين، المفتش العام لإعادة إعمار العراق، إن المليارات المفقودة ربما تكون "اكبر سرقة مالية في التاريخ الوطني الاميركي".

هذا الغموض سبب حرجا للبنتاغون وتخرشا في العلاقات بين بغداد وواشنطن، إذ أن المسؤولين العراقيين يهددون برفع القضية إلى المحاكم لغرض استرداد هذا المبلغ الذي جاء من مبيعات النفط العراقي، حيث أن الأمم المتحدة كانت تمسك المدخرات والفائض المالي للعراق من برنامج النفط مقابل الغذاء.

من العدالة إن نقول أن الكونغرس، الذي دفع مبلغ ٦١ مليار دولار من أموال الضرائب من اجل إعادة الإعمار ومشاريع تطوير في العراق، غير متأثر كثيرا. إذ قال عضو الكونغرس هنري واكسمان الذي كان يرأس جلسة الاستماع حول ضياع واحتيال وإساءة استخدام الأموال في العراق قبل ست سنوات "إن الكونغرس لا يتطلع إلى إنفاق المليارات من أموالنا لتعويض ملياراتهم التي لا نستطيع العثور عليها".

ليس من المحتمل أن يكون هذا المبلغ الضخم من المال قد تعرض للسرقة، إلا أن المسؤولين الاميركان لا يصرحون بذلك. بعض المتعاقدين الاميركان كانوا متهمين بسحب عشرات الملايين على شكل استرجاعات وبطرق غير مشروعة خلال فترة ما بعد السقوط، خاصة في أيام الفوضى الأولى. لكن يبدو أن المسؤولين العراقيين هم أول المتهمين.

□ ترجمة عبد الخالق علي

نواب ينتقدون الجلسة العلنية لخلوها من النقد

نتائج غامضة لمهلة الـ ١٠٠ يوم.. والبرلمان: سنقيّم الوزارات

□ متابعة/ المدى

لا يزال الغموض يلف نتائج مهلة الحكومة لنفسها والمحددة بـ ١٠٠ يوم.

وأنهى مجلس الوزراء جلساته المفتوحة لتقييم عمل الوزراء بعد نهاية مدة المئة يوم وسط غموض عن نتائج تلك المهلة والتقييم الذي خرج به رئيس الوزراء نوري المالكي أو مجلس النواب عن الوزراء.

ويبدو أن الضجة الإعلامية التي كانت لمدة مئة يوم اكبر من ما حققته من نتائج، إذ أن نوابا بينوا لوكالة كل العراق "اين" إن الجلسات كانت استعراضية وأظهرت الايجابيات فقط ولم تحل المشاكل التي يعاني منها المواطن.

ويشير نواب إلى أن مجلس النواب سيأخذ على عاتقه تقييم الوزراء بعد أن أنهى مجلس الوزراء جلساته إذ سيتم تضييف الوزراء في اللجان وفي البرلمان لتقييم عملهم.

اذ قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني ان مجلس النواب سيضيّف عن طريق لجانه الوزراء من اجل معرفة ما أنجزوه خلال مدة المئة يوم.

وأضاف لوكالة اين أن "اللجان ستضع تقييما حقيقيا للوزراء إذ أن كل لجنة ستضيف الوزير الذي يقابلها وبعدها ستعرف من الوزير الذي قام بمهامه".

وأشار عثمان نحن "كأعضاء في مجلس النواب بصدد استدعاء القائد العام للقوات المسلحة لاستبيان واستيضاح نتائج مدة المئة يوم والوزارات الأمنية".

وأوضح إن "الجلسات المتلفزة لمجلس الوزراء لم تكشف عن الفساد الإداري والمالي في الوزارات خلال الجلسات او الكشف عن المفسدين رغم مطالبة رئيس الوزراء بذلك".

واعتبر عثمان إن "مهلة المئة يوم هو مشروع منقوص منذ البداية فالمهلة لا تكفي لمعالجة هذه الملفات".

ويرى نواب أن الجلسات كانت استعراضية وبينت الايجابيات فقط ولم تظهر السلبيات وكيفية معالجة المشاكل فيما يرى محللون إن ما تحدث به الوزراء كانت أمور سطحية وانه من غير المتوقع أن يتخذ رئيس الوزراء نوري المالكي أي إجراء بحق أي وزير بعد انتهاء هذه المهلة.

إلا أن مصادر مقربة من رئيس الوزراء بينت أن هناك لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تسلمت الاستمارات الخاصة بالوزراء عن فترة المئة يوم وستبين نتائج التقييم في وقت لاحق.

فيما وصف نائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري الجلسات المتلفزة لمجلس الوزراء بأنها "استعراضا للايجابيات وإغفالاً للسلبيات".

وقال النائب عواد العوادي في تصريح خص به وكالة كل العراق "أين" إن "جميع الجلسات التي ظهرت على شاشات التلفاز لم نر منها سوى الجانب المضيء حسب رؤية مجلس الوزراء، بل أكثر من هذا فالجلسات لم تكن إلا جلسات شخصية متلفزة".

وأضاف "لسنا بحاجة إلى استعراض شخصي بل نحتاج إلى استعراض حقيقي ومنطقي للأخطاء والمعوقات والسلبيات في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية".

وأوضح العوادي "كان الأجدر بمجلس الوزراء الكشف عن الفساد المالي والإداري في الوزارات والمؤسسات الحكومية".

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بنقل جلسات مجلس الوزراء على الهواء مباشرة بعد انتهاء مهلة المئة يوم لتقييم عمل الوزراء وتقديم كل وزير لانجازاته التي قدمها.

ويعتزم رئيس الوزراء نوري المالكي إكمال الجلسات العلنية بتضييف الهيئات المستقلة ومناقشة المسؤولين عنها عمّا قدموه خلال مدة المئة يوم.

إذ قال مصدر مقرب من رئيس الوزراء لوكالة اين إن "رئيس الوزراء وجه بان يتم عقد جلسات مع الهيئات المستقلة التي شملها المالكي بنظام المئة يوم لبيان ما قدموه خلال هذه الفترة".

وكان النائب المستقل في التحالف الوطني صباح الساعدي قد أبدى استغرابه من الجلسات المتلفزة لمجلس الوزراء واصفا إياها بـ "المسرحية البائسة والفاشلة".

وقال إن الجلسات المتلفزة لمجلس الوزراء ما هي إلا غطاء يراد به غش الشارع العراقي مشيرا إلى إنه لديه "جملة ملاحظات حول الجلسات العلنية لمجلس الوزراء"، فضلا عن إنها لم تشهد هذه الجلسات أي إشارة لمكافحة الفساد المالي والإداري في الوزارات".

إلا أن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي دافع وبقوة عن مدة المئة يوم ووصفها بأنها حققت الهدف والغرض الأساسي منها مشيرا إلى أن نقل الجلسات مباشرة إلى المواطن جعل المواطن يدخل على خط التقييم.

إذ قال النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي: "إن الهدف والغرض الأساسي من شعار المئة يوم قد تحقق، حيث دفع الوزراء والوزارات إلى استنفار طاقاتهم وجرد إمكاناتهم ووضع الخطط والأولويات مع السقوف الزمنية المطلوبة لانجاز تلك الخطط".

وأضاف:" إن الخطط المعلنة واعدة و مؤشرات النجاح فيها كبيرة مما يدلل على تحسن الأداء الوزاري بشكل جيد مشيرا إلى انه ينبغي إعطاء الفرصة لهم لتحويل تلك الخطط إلى أعمال ومشاريع في الميدان وليس على الورق فقط".

وأكد: "أن التقييم الحكومي لأداء الوزراء لا يلغي مسؤولية السلطة التشريعية في ممارسة الدور الرقابي قبل مئة يوم وبعدها وفي كل الأوقات".

وبين البياتي "إن تنفيذ الخطط والمشاريع التي أعلنتها الحكومة من خلال وزرائها في جلستها العلنية المباشرة يستدعي التعاون الجاد والعلاقة المستقرة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية".

وذكر "ان هذا التعاون ياتي عبر دعم تلك الخطط بالقوانين والتشريعات السريعة وإعطائها الأولوية على غيرها من التشريعات التي تقبل التأخير وكذلك في تخصيص الموازنة المالية الكافية وتفعيل الدور الرقابي المسؤول والحقيقي للبرلمان عبر لجانه المختصة".

الا ان النائب عن كتلة شهيد المحراب قاسم الأعرجي يرى عكس ما يشير اليه البياتي اذ بين في تصريح لوكالة "اين" "ما ظهر من جلسات مجلس الوزراء بشأن مهلة المئة يوم يشير إلى عدم وجود رؤية واضحة مفادها غياب التخطيط الستراتيجي لكل وزارة من الوزارات".

وأضاف "ليس هناك تنسيق بين الوزارات وهذا ما يؤثر سلباً على العملية السياسية"، مشيرا إلى انه ما فائدة الاستعراض المنجز وغير المنجز من الخدمات خلال مدة المئة يوم ما لم تكن هناك خطط موضوعة من قبل الحكومة والوزارات للخروج برؤية مشتركة حول ما قدم خلال مدة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء".

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون